دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: نمو المدينة العربية : سرت نموذجاً
المصدر: مجلة جامعة الزيتونة
الناشر: جامعة الزيتونة
المؤلف الرئيسي: الفيتوري، محمد العماري
المجلد/العدد: ع14
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2015
الشهر: يونيو
الصفحات: 282 - 301
رقم MD: 840792
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
اللغة: Arabic
قواعد المعلومات: EcoLink, HumanIndex, IslamicInfo, EduSearch
مواضيع: المدن العربية، سرت، ليبيا، النمو السكاني، التخطيط العمراني
رابط: http://search.mandumah.com/Record/840792

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نمو المدينة العربية (سرت نموذج)

د.محمد العماري الفيتوري - جامعة طرابلس - كلية الآداب قسم الجغرافيا

مقدمة:

لأهمية المدينة عند كل الأمم التي طالما تفنن مهندسوها في تشييد معالمها، مهما كان نموذجها على مواقع الجغرافية، تبرز الزيادة السكانية والتطور العلمي والمعرفي للإنسان، ويشتمل البحث على مرتكزات الموضوع تتمثل في: المقدمة المعرفة بالموضوع واهمية اختياره باعتبار المدن جهد انساني، يتجه سكان البلدان الى النزوح نحو المدن، ثم تعريف المدينة من خلال تعريفات مختلفة لبعض كتاب جغرافيين واجتماعيين اخرين عرب وأجانب. يفيد الشوا بمجمل من الآراء حول تعريفات للمدينة (1)فيقول شكسبير ان المدينة هي الناس، يستمد سموها وانحطاطها من ساكنيها وقيمهم، ويضيف برأي لمبارد فيما معناه فقد اعتبرها مكانا تتباين فيه الناس، والفعاليات والإدارات الاجتماعية، وتتمزعن الريف بشكل متدرج مؤكداً على اهمية الجانب المادي للمدينة،ويذهب ماكس فيبر فيما مفادهيعرف المدينة على انها (سوق)، حصرها بهذا المعني الضيق لاعتبارات يراها هو،وقد تكون من باب الفلسفة الاجتماعية النابعة من تخصصه، وعرف كوردن اريكسون المدينة من الناحية السلوكية للناس على انها مستقر ثابت لهم رغم تباينهم، ويعرفها وليام روبنسون انها لا تعدو اكثر من مكان، لتحقيق الذات الإنسانية باعتبارها موطن إنجازاتها، معظم المدن بنيت على مصادر الماء، سواء كانت نهرية او مطرية او بحرية بالإضافة الى سهولة الأرض، عدا المدن الاستثنائية ولأغراض خاصة مثل مدن العلاج او ممارسة الشعائر الدينية او لأغراض أخرى كثيرة، واخذا في الاعتبار الجانب التاريخي فان المدينة العربية تعتبر اقدم مدن العالم، نذكر على سبيل المثال دمشق وطرابلس والقدس وبغداد والإسكندرية ..الخ ، كانت للعرب حضارة تليدة مكنتهم من بناء مدن تحولت الى نماذج في العديد من بلدان العالم ، وهذه المدن طورها سكانها فيما بعد حسب اذواقهم ورؤاهم الثقافية والفكرية، المدينة من الاستقرار كما هي القرية ، وعليه المدينة تعتمد على وجود المحلة ، واذا توقفنا اليوم على وجود المدن الحديثة وفتشنا على المحلة فأننا سنجدها بالأكيد مهما كان حجمها ، وفي ذات الوقت يجب ان نحسب عملية النسخ،كثيرا ما نقل المهندسون والمخططون نموذج المدينة الى المكان المراد تشييده عليه .. وقد اتخذت مدينة سرت للدراسة لأنها تعتبر من المدن الليبية تطورت من القديم الى الحديث المميزونادرة الدراسات الجغرافية خاصة في مجال المدن.

مشكلة الدراسة:

1- ما علاقة المدينة بالحضارة؟
2- وهل حقا النمو غير المتوازن من أكبر مشاكل المدينة العربية؟ و كيف هي العلاقة بين النمو والموقعوالامكانيات.

إذا اردت ان تعرف حضارة أي شعب فتش عن مدينته، لان المدينة لم تكن في يوم ما تجمعا سكنيا كبيرا أو صغيرا فقط(2)،ولا هي مجموعات ابنية سكنية او شوارع او إدارية، ولا شبكة شوارع معبدة او سكك حديدية او كهربائية تتسم بأشكال متنوعة من الاصالة، كما هي في بعض المدن المصرية او المغاربية القديمة أو مدن منطقة الخليج العربي الحديثة، لقد كانت المدينة قديما تعرف القادم اليها بسكانها، وتميزهم بعاداتهم ونمط حياتهم من مأكل وملبس وانماط مساكنهم، وكذلك من خلال اختيار موقعها الاستراتيجي، إذ يعتبر المكان المرتفع تجسيدا لرغبة اهل المدينة، في السيطرة على كل المكان من جميع جهاته، ورؤية أكبر قدر ممكن مما يحيط بهذا الموقع، كما هي القلاع في سبها وهون والجبل الغربي (قصر الحاج)، وهي تمثل رمز المدينة ومقر سلطتها وحمايتها، وكانت البيوت المتراصة تبرعن هذا التواصل، تتحدى محاولات التأثير البشري

والطبيعي، هناك مدنا عربية تاريخية كمدن ماري وبابل واوغاريت وطيبة وغيرها، لا زالت معالمها حية بمواقعها واشكالها وكانت تعبر عن فلسفتها المكانية وتكيفها مع المكان، ومن هنا تبين تأكيد تمايزها عن مدن أخرى، كانت تؤكد اصالتها في طابعها المميز الخاص بها ، وكان هناك معلما نقيا تريه هذه المدينة او تلك للأخرين هي حقيقتها ، المدينة المرتحلة أو المستقرة في امكنة مختلفة تعبر عن ثقافة أهلها، عن طريق غزو ثقافة اخرين كما هي مدينة الإسكندرية التي تعرضت للغزو الأوروبي القديم، أو تجسد ثقافة لها علاقة بالتوسع الحضاري، من خلال التجارة كما هي قرطاجنة وطرابلس بتجارة القوافل مع افريقيا، حيث انتقلت فكرة بناء قباب المساجد الطرابلسية الى عدد من البلدان الافريقية، وبالانتشار والامتداد والتوسع الثقافي المتكامل كما حدث لمدينتي القيروان وبغداد مثلا.

قلعة سبها

2- النمو يعتبر مشكلا للمدينة العربية؟

للمدن العربية مشاكلها المتعددة أحدها النمو بشقيه العمراني والسكاني، وقد حاولت معظمها استيراد الحلول من الخارج، حيث قامت باقتباس نظام (حدود النطاق العمراني)، وهو أحد الأنظمة المعمول بها في كثيرمن المدن الأوروبية والأميركية، مبنيعلى أساس ملء فراغ الأراضي الداخلية للمدينة بدلاً من التكلفة العالية في بناء شبكة خدمات جديدة ، وهو يعتبر ناجحا لما يؤديه من ملء للأراضي الخالية وسط المدن مع الاستغلال الامثل للشبكات الخدمية، ويستمر الوضع حتى انتهاء مساحة الأراضي داخل المدينة وارتفاع اسعارها، مما يؤدي إلى تمرد البناء الى خارج حدود النطاق العمراني وفقا لما افاد به شاكر(3)، وبالرغم من عدم وجود الاحصائيات الدقيقةفان التزايد الطبيعي للسكان حسب معدلات النمو فيها ستكون هناك حاجة متزايدة للأراضي خارج المدينة، وإذا ترك لها الأمر ستستمر في النموستتخطى حواجز حدود أي نطاق عمراني ما لم يتم التصدي لهذا النمو، وهنا يطرح السؤال نفسه: هل نمو المدن فوق طاقتها مطلب حضاري نصبو اليه أم ان التخطيط مطلوب؟ وذلك بمحاولة ايجاد مناطق جذب اخرى لتهجير وتقليل زحف السكان من القرى إلى المدن؟ إن النمو سواء العمرانياوالسكاني من أصعب المشاكل التي تواجه المدن، فهو يحتاج إلى مقومات وتكاليف تضمن العيش للأجيال المقبلة، كما انه يجب ان يتواكب مع مقومات حياتية، وبدون معرفة تلك المقومات فإنه من الأفضل الوقوف عند حد نموذجي معين من النمو، تعتبر المعلومات الاحصائية هي القاعدة الاساسية للتخطيط السليم، وهي تكاد تكون مستهانة في المدن العربيةحتى ان المواطن يجهل اهمية إعطاء المعلومة الصحيحة، التي بدونها لن تتم تلبية احتياجاته

المستقبلية،ونؤكد انه بدون وجود قاعدة معلومات وإحصاءات يعتمد عليها لا يمكن معرفة حجم ومدى الاستيعاب لمقومات المدينة.

مصطلح النمو هنا هو اتساع المدينة بشرياوعمرانيا، استجابةللتزايد السكاني والتطور المعيشي للسكان، ويتناول البحث حياة السكان في المدينةوالتي تسرالبعض وتقلق البعض الاخر، خاصة الذين جاءوا من القرى والارياف ولمسوا فروقات المعيشة، ثم انعكاسات النمو الحضري والسلوك المناقض بين السكان الاصليين للمدينة، والسلوك الجديد الذي امتصه القادمون من خارج المدينة، ايضا يتناول البحث العلاقة بين المدينة وريفها المحيط ، وهي علاقة تكاملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وادارية وديموغرافية، لا يستطيع اي منهما الاستغناء عن الاخر، يتركب الاقليم من عناصر تتمثل في شكله وحدوده ومحتوياته. يتعرض الباحث إلى نماذج تركيب الاقليم من خلال الشكل الشبكي واشكال اخرى، ومن جانب آخر يستعرض علاقة المدينة بإقليمها،التي هي الاخرى علاقة عضوية، فهي التي تغذيه باحتياجات سكانه وإمكانيات مناشطهم الحرفية وهي تستطيع التحكم في نموه، والمدينة هي نواة الاقليم قادرة على تحضره وربطه بمرافقها وكذلك ربطه بالأقاليم الأخرى .. ايضاً للمدينة ضواح وأطرافوتوابع وجميعها ترتبط بالمدينة سياساً وامنياً واقتصادياً.. الخ، والضاحية كانت في يوم ما بداية تكوين المدينة، اقترن وجودها بالمدن الاغريقية والمدن العربية الاسلامية، كما انها تتعدد وفقا لتعدد طبقات المجتمع كما عبر لوفيفر(4)،وينتقد الباحث سوء استعمالات الاراضي والمساحات الخضراء، والعوامل المؤثرة الطبيعية والتوسع في مجالات عمرانية واقتصادية، كما ينتقد سياسات التوسع على حساب الارض الزراعية كما في الاراضي المحيطة بطرابلس،ويتم التعرض لكثرة الازدحام متى كان التخطيط سيئا، والعكس متى كانحديثا مبنيا على اسس علمية وواقعية، يربط المدينة بمتمماتها ومحيطاتها، وفي موضوع نمو المدينة يتعرض الباحث الى النظرياتالتي تتحدث عن النمو وهي حوالي خمس نظريات، يستعين بها مخططو المدن وهذه النظريات تتطور وفقا لتطور المعطيات الجغرافية والسياسية والاقتصادية، ثم استعراض اهم المشاكل التي تتعرض لها المدن من نقص الامكانيات المادية والبشرية، ونقص المياه ثم مشكلة البطالة بين الشباب. معظم المدن بنيت على مصادر الماء سواء كانت نهرية او مطرية او بحرية، بالإضافة إلى سهولة الأرض عدا المدن الاستثنائية، ولأغراض خاصة مثل العلاج او ممارسة الشعائر الدينية مثلا ، وأخذا في الاعتبار الجانب التاريخي فان المدينة العربية باختصار تعتبر اقدم مدن العالم، نذكر على سبيل المثال دمشق وطرابلس والقدس وبغداد والإسكندرية ..الخ ، وقد كانت للعرب حضارة تليدة مكنتهم من بناء مدن تحولت الى نماذج في العديد من بلدان العالم ، وهذه المدن طورها سكانها فيما بعد حسب اذواقهم ورؤاهم الثقافية والفكرية، المدينة من الاستقرار كما هي القرية وعليه المدينة تعتمد على وجود المحلة ، واذا توقفنا اليوم على وجود المدن الحديثة وفتشنا على المحلة فأننا سنجدها بالأكيد مهما كان حجمها ، وفي ذات الوقت يجب ان نحسب عملية النسخ ان نقل المهندسين والمخططين نموذج المدينة الى المكان المراد تشييده عليه .. للحديث عن المدينة العربية المعاصرة يحتاج براحا أوسعلا يمكن لهذه الدراسة ان تستكمله، والإشارة إلى إمكانية اقحام القطاع الخاص في البناء السكنيكما حصل في مدينة قسنطينة الجزائرية، لمساهمة في حل مشكلة السكن وبعض الخدمات الأخرى(6)، إن المدينة كحضور عياني معرض مفتوح يمكن تلمسه وكشف اسراره قوة او ضعفا، برؤية ابعادها وكيفية انتشارها في المكان واشكال ألوان طلائها، تنوع ابنيتها من حيث المواد ومن حيث الطابع العمراني، ثم من حيث طبيعة شوارعها وحركة الناس فيها وتوزيع ابنيتها، قيمتها الاجتماعية والأمنية والوظيفية يعطي فكرة كاملة عن حقيقة المدينة العربية المعاصرة.. في ذات الوقت لا يمكننا ان نهمل عمق المدينة العربية المعاصرة، ولكننا نقول انها ذات عمق واحد فقط عدا عدد محدود في بعض البلدان، وأكثرها تم تدميره بفعل بشري كما حدث لمدينة

سرت القديمة، التي مسحت وأقيمت مبان جديدة عليها، واهمال الطبعة تلعب كما تشاء مثلما المدن الاثرية في شحات ولبدة وتاجوراء وصبراتة وجرمة وقرطاج.

أهمية الدراسة:

ما أهمية هذه الدراسة؟ وماهي حقيقة المدينة العربية؟:

تأتي أهمية هذه الدراسة لاهتمامها بالمدينة العربية، من حيث نشأتها ومساهمتها في تمددانتشار المدن في العالم، وكذلك من جانب آخر خطورة جذبها للسكان على حساب القرى والارياف، وهي ستثري المكتبات العربية في هذا المجال،إذا ما طورت وطبعت في كتاب وهو ما سيكون بعون الله، وتفتح الباب امام الكتاب حول المدن العربية خصوصا والعالمية عموما، ومعلوماً إن لكل باحث دوافعه وغاياته من ابحاثه ، تجعله يشعر بأهمية الموضوع فيختاره ، وأهمية الدراسة هذه تكمن في أن موضوع الدراسة واقع معاش، يفرض نفسه على كل دارس يحاول التعرف والتعمق في أبعاد الظاهرة، كما هو (أهمية إنشاء المدن الجديدة)، حيث أن دخول وجوب ادخال القطاع الخاص في مجال البناء والتعمير يؤدى إلى اتساع دائرة المساهمين، وبالتالي تنوع العرض السكني خصوصا ضمن الصيغ السكنية الجديدة، والتي يجب ان تتبعها الدولة من أجل تحسين وتطوير السكن من جهة، وتنشيط المبادرات الشعبية الخاصة من جهة أخرى، فالخطط التنموية الجديدةتعتمد بالأساس على مشاركة المؤسسات المحلية، بما فيها القطاع الخاص مواكبا القطاع العام، ولكي تكون عملية التنمية ناجحة ينبغي على إدارة الدولة التفاعل والتناغم على المستويين المحلي والخارجي، والأخير يقصد به التواصل مع تجارب البلدان الخارجية، أما التفاعل المحلي فيكون من خلال التفاعل مع المؤسسات المحلية والقطاع الخاص، وكذلك مختلف فئات الشعب، ومن هنا تبرز الدعوة الى أهمية دراسة الموضوع. في عملية التنمية وخاصة الإنتاج السكني طرحت خيارات متعددة، حيث أصبح لكل فرد الحرية في اختيار ما يناسبه من نوع السكن وفق حاجاته وإمكاناته المادية، وأيضا أصبح يعتني برغبات السكان وأرائهم حول السكن الذي يفضلونه من خلال إتاحة الفرصة لهم في إضفاء بعض اللمسات، المتعلقة بالأشغال النهائية والتقسيمات الداخلية للمسكن، ومعلوم ان معظم المشاريع السكنية (تسليم المفتاح) خاصة في بلدان الخليج وفي ليبيا بدرجة اقل ومثال مدينتي سرت والمرج، فهذا النمط الثقافي الجديد غير المنسجم مع تراثنا ، بالإضافة إلى ذلك فإن مشاركة القطاع الخاص في إنتاج السكن قد أدى إلى زيادة المنافسة بين المنتجين، فكل جهة تحاول تقديم أفضل العروض وأجود التصاميم من أجل كسب أكبر عدد من المستفيدين، وهنا أيضا تكمن أهمية الموضوع في تحرير سوق السكان، في انه استنادا الى اسكندر(7)أدى إلى تحسين وتطوير السكن وتعدد أنواعه وأنماطه.

ماهي حقيقة المدينة العربية؟:

المدينة العربية المعاصرة تكاد تستقر الي التناغم بين اجزائها المكونة لشخصيتها، تتراوح مبانيها بين ابنية شاهقة مؤلفة من طوابق عدة، مختلفة الاشكال والتصميمات والاحجام والالوان، عمارات ناطحات السحاب وقصور مضمخة بالفسيفساء لأصحاب الرساميل ومساكن ورجال الدولة، الى جانبها مناول الفقراء الأرضية وغير المتناسقة، تتوزع في مساحات مكانية غير منتظمة مما يدل على التخلخل في المكان أو على خاصية اللاتناغم المكانية، وفي هذه الفوضى العمرانية ومن خلال دراسة نماذج عمرانية سابقة يكشفت لنا بهجت الملاحظات الاتية(8):

1- البناء العمراني سواء السكني او الإداري في المدينة، علاوة على عشوايته يعبر عن شذوذ جمالي معين، وعن ثقافة مفروضة من تخطيط لم يطرح للمناقشة، المكان ينشغل بثقافة تميزه بروحانية تاريخية لا تتجسد في بناء كهذا، وتكون الطوابق المصفوفة فوق بعضها البعض اشبه بكوابح مكانية مستهلكة وضاغطة على السكان، نماذج ليست من صلب البيئة العربية، ان

منطق البناء يكتسب من مصداقيته من طبيعة المكان كثقافة متوارثة تاريخيا تعبر عن بيئة المكان وطبيعة السكان.

2- التفاوت في البناء من حيث الحجم والتنسيق بين وحدة وأخرى، يصل احيانا إلى حد التناقض خاصة في أطراف المدينة لأنها بعيدة عن عين الرقابة، كل بناء يكشف عن خلفية قيمية ثقافية معينةمحلية او مستوردة، وذلك ما يدل على وجود عقلية فاعلة مضطربة، لم تسترشد بمحلية الجغرافيا والطبيعة البيئية للإنسان.

3- غياب الحس الفني العمراني المسؤول في تخطيط إنشاء المدينة، الذي يجب ان يكتسب مصداقيته من طبيعة البيئة العربية، وتاريخ المكان الجغرافي في أي بلد داخل الوطن.

تهميش المكان الجغرافي:

كل مساحة في المكان الذي تستقر فيه المدينة مهدد بالاجتياح العمراني، مهما كانت قيمة واهمية هذه المساحة السكنية او الاستثمارية أو الزراعية، وقد نكتشف مساحات واسعة من الأراضي الخصبة، اغتصبت من الزراعة وشيدت عليها مبان سكنية ومحال تجارية وخدمية، ومصانع تعبث بالبيئة كما هي مصانع الاسمنت، تطلق الدخاخين والأتربة على السكان، موجودة في غوطة دمشق مصانع اسمنتية الحقت ضررا بسكان المدينة، كذلك مصنع سوق الخميس للإسمنت يتوسط مدينتي الخمس وزليتين، مصنع الهواري للإسمنت على أحد أطراف مدينة بنغازي، ومصنع المرقب على الطرف الغربي لمدينة الخمس والذي الحق ضررا بالغا بسكان واشجار المنطقة المحيطة، خاصة انه لم تطور تقنياته منذ الستينيات تمنع او تحد على الأقل من كميات الأتربة، تعبيرا عن غياب الإحساس بقيمة الأرض، طالما كل مكان من الأرض قابل لأن يتم اجتياحه في اية لحظة، ولا توجد قوانين رادعة تحمي الأرض والنبات، ومن جهة أخرى تبرز هيمنة القيم الاستغلالية والروح الطفيلية التجارية، التي تطمح في الغنى على حساب الأرض.

أحد مصانع الاسمنت الليبية

المعاصرة المقلوبة للمدينة

نرى ان المدينة العربية المعاصرة تتجرد من شخصيتها الاصيلة، المعبرة عن التراث العربي الإسلامي، وتتجسد في أكثر من قناع يشوه هذه الشخصية، التي لا تتناسب سيكولوجيا ولا اجتماعيا ولا اقتصاديا ولا ثقافيا مع سكان المدينة، انها بهذا الشكل سياسة موجهة لتوطين رؤية غريبة، مدينة المرج الليبية اشرفت شركة غربية على مخططها وتنفيذها ، لا يتمشى تصميم مساكنها وذوق وعادات البرقاويين ، تتجلى أبعادها التعسفية والاستبدادية بمجرد الاطلاع على النمط العمراني المشيد ، إن اصالة النموذج العمراني هو الشخصية التي تفصح عن تاريخ المكان الجغرافي، من حيث عراقته وصموده البيئي وتلاحمه مع ساكنيه، البناء المعاصر هو انقلاب مدبر وغزو معادي

للبناء المرتبط بالأصالة، وتؤكد المدن العربية الكبرى هذا وها نحن نفتخر بشاهقات واسواق وفنادق ومربعات الجليد وحدائق مدينة دبي.

الابعاد الاجتماعية والسياسية من خلال الواقع:

إن المدينة التي ولدتها الاقدار والمطالب والتي تحدثنا عنها فيما مضى، وهي تلبية لأمر خارجي مفروض بطريقة او أخرى ، هي صورة عن المدينة المتروبولية الرأسمالية ، ولكنها الصورة الشبح فهي امتداد ارادي لعقلية مهيمنة، عبر قنوات ثقافية وتجارية او اقتصادية مختلفة، هذه العملية شكلت بؤرة العدوى لتحويل المدينة العربية في خصوصيتها المكانية والزمانية، إلى مدينة مقتلعة من الجذور، لأن وسائل الحماية وأدوات التطوير والتمدين العربية، لم تكن قادرة على التصدي لرياح الغزو، بل اقول انها كانت اقرب الى دعم السلطة الغازية، إذ كم من مسجد هدم وبُنيت على انقاضه كنيسة، وعلى سبيل المثال ما عمله الاسبان عقب غزوهم للمغرب' وما يعمله الإسرائيليون الان في القدس، ان المدن العربية التي أصبحت تابعة ومسخرة لمراكز الحضارة الغربية، تقوم بتسخير الأرياف والقري التي همشتها المدينة العاصمة، من قبل لتتعلق بالعون الغازي من خلال الإمكانيات المغرية(9)، المدينة المتروبولية بهذا المفهوم تشكل حصان طروادة، تحولت الى أداة استعمارية ومن ثم اقتصادية وسياسية ثم ثقافية، تدار محليا تحت توجيه خارجي، فكل حركة بناء هي تعبير جلي عن فاعلية القوة السياسية، وتحقيقا متزايدا لجبروتها الضاغط، واستجابة صريحة لهدف الاستعمارفي الوطن العربي، لقد صيغت المدينة لتكون محطة لقرون استشعار الاستعمار.

ان بناء المدينة العربية المعاصرة وفق خريطة النموذج الأوروبي الرأسمالي، حتى وإن حدثت تحريفات قليلة في التنفيذ، يؤكد التبعية وهو ما نراه سائدا في البلدان العربية، معبرا عن أيديولوجية خارجية ولهذا التخطيط المديني هو طريقة تفكير ونموها يولد محملا بمشاكله، البناء المتروبولي يوحي للمواطن البسيط بالعظمة مثلما ينظر عامة الناس الى دبي قمة الرفاهوالعظمة، دون ان يعوا انه تآمر على التاريخ العربي والاصالة العربية الاسلامية..مثلما القلب يمثل الوظيفة الكبرى للجسم يمثل وسط المدينة القلب للمدينة، يقوم بدور القلب في جسمالإنسان، التكالب السكني والتجاري وحتى الإداري على وسط المدينة، ينبئ بمظاهر خطيرة يشعر كل ساكنها انه مهدد، وبالتالي يتضح إن الوظيفة المدينية هي السمة الكبرى للمدينة العربية المعاصرة، والمدينة الوظيفية تحمل اسم الفردية الميتةلانها لا تحمي الجماعة، ولأن كل فرد يسكن فيها يشعر انه معتدى عليه.. ويشير لوفيفرهناك أمرإن تجسدهما المدينة العربية يلفتان النظر وهما:(10)

1- انتشارالمنشاءات المعمارية الكمالية الضخمة، والأسواق التجارية الاستهلاكية، الى جانب الفنادق والابراج والصالات الرياضية، تقليدا لمدن الغرب وهي التي ترهق البلاد اقتصاديا، وتعرضها للتبعية السياسية والاقتصادية.. تقلد المدينة العربية المعاصرة المدينة الغربية، في تشييد المواقع الرياضية على حساب الأرض داخل المدينة، بقصد التوظيف السياسي من خلال جذب الشباب والدعاية للأحزاب.
2- بناء المساجد وبلا ترشيد كما في مدينة طرابلس، اذ هناك علاقة طردية بين تأزم الوضع العام وبناء الجوامع، كلما كان هناك تأزم كان هناك تنام في الازمة السياسية العامة كان بالمقابل التوسع في بناء الجوامع، والهدف ليس امتصاص غضب الناس فقط بل تطويعهم نحو المؤسسة الدينية، تأسيسا على دور الجامع في السابق الذي يؤدي اكثر من وظيفة اجتماعية وسياسية وثقافية. المدينة العاصمة هي مركز التخطيط والفكر، وهو ما يؤكد مركزية النظام وتبعية بقية المدن لها، فكرة العاصمة في البلاد المتخلفة هي فكرة تجارية من مخلفات الاستعمار الذي كان يستقطب البلاد ليتحكم فيها ويهيمن عليها من خلال سيطرته على العاصمة.

الملاحظ في عدد من المدن العربية هي تلاحم المدينة مع ريفها، كما هي طرابلس وتلاحمها مع جنزور حتى تكاد تلامس الأطراف الشرقية لمدينة الزاوية، ومع سوق الجمعة وتاجوراء وعين زارة شرقا، تشكل الأطراف المحيطة بالمدينة المؤلفة معظمها من بيوت تبني بسرعة، قد ينسب بعضها الى عقود قديمة، يسودها تخلف في الوعي الجمالي يسئ الى المدينة، رغم بعدها عن القلب الا انها تلحق به الإساءة، وهي في ذات الوقت تدفن في داخلها قوة غاضبة، مكبوتة تجاه القلب المستبد نحو حقوقها، وفي هذا الشأن يوحي لوفيفر(11)إن التنظيم العمراني لا يسعى الى تكييف الفضاء كعمل فني، فالذي يشكله هو فضاء سياسي، وان الأبنية الشاهقة المتميزة هي ابنية امتيازات تشكل مراكز ضغط في المدينة، ويوحي هذا البناء بهيبة متجسدة وبقوة تخترق المكان، ومهددة له ولساكنيه من حيث تكلفته الاقتصادية من كهرباء ومياه وصيانة..الخ ، مقابل شعور البناء الصغير بالاحتقار والمصغرة تحت هيمنة البناء الضخم قد ينفجر يوما ما، رأيناه عند سكان فشلوم في طرابلس عام 2011 ، لكن الأطراف تظل هي المهملة وهي القوة المهددة للقلب، فهي مصدر الطاقة العملية وفي ذات الوقت مركز لتخريج المجرمين من بروليتارية الريف المهمش بسبب اهمالها، تخطيط الطرق والمرافق الخدمية هي اقل مستوى من نفس التخطيط لقلب المدينة ، وفي هذا السياق تحدث وهبة(12) عن المدينة السعوديةمشيرا إلى التناقض بين المدينة الصحراوية والمساكن ذات الطراز الغربي، والى الاحياء الفقيرة التي تحيط بالأحياء بالرياض وجدة ومدن أخرى، ويطلق عليها القشيشاو مدن الكرتونا و الجريد وأحيانا مدن الصفيح التي تمثل قنبلة موقوته، حيث إن الإنسان هو المخلوق الأول وهو أساس العمران ومحركه، وهو الذي يسقط تصوراته على البناء ولا تستطيع المدينة العربية المعاصر، ة ان تخفي حقيقتها من خلال مرآتها التي تظهر للغير الصورة المرغوب فيها، وتصبح المدينة العربية حقيقة ذات ابعاد نفسية واجتماعية، التحدي الكبير الذي يواجه المدينة العربية المعاصرة، لا يكمن في طابعها العمراني الذي هو خطاب ملموس ومجسم في رمزها السياسي، وانما في جملة علامات تبرزها تصدم بها الشاهد، وتؤكد بها افتقادها للمكان المدرك المسكون بروح اصالة متجددة تكيفها مع تحديث عمراني مستغرب، والمدينة العربية هيكل متقيد بأنظمة وقوانين ونواميس، تستجيب حتما لوضعية المجتمع وتتأثر بنظمه الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، وهو ما امكن اثباته من خلال التحليلات المورفولوجية أو التكوينية، التي أجريت على نسيج عدد من كبريات العواصم العربية.

نموذج من أكواخ البادية العربية

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى كيفية توسع المدن في عمرانها، نتيجة نمو الزيادة السكانية واستعمالات الأراضي داخل المدينة، وإلى ضرورة الانتباه إلى أهمية الإحصاء السكاني واحتياجاته، التي يجب ان يراعيها المخططون في بناء المدن الحديثة، وإلى الاحتياجات التي تتطلبها تلك الزيادة، أيضا تهدف الى معرفة المشاكل التي تواجه تشييد المدن الحديثة، وتبرز من خلال عدة مدن عربية - بشكلأكثر المدينة النموذج- مشكلةالاحتياج السكانيوإمكانية مساهمة القطاع الأهلي في حل المشكل والانعكاسات الاجتماعية.

الفرضيات:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة وضعت الفرضيات الاتية، التي تعد إجابات مبدئية لتساؤلات سابقة.

1- شهدت المنطقة العربية اول نشأةللمدينة العربية ثم تطورت.
2- إرادة الانسان مع الجغرافيا فرضت أشكالا مختلفة من المدن.
3- النمو الديموغرافي وتطور حاجيات الانسان فرض بناء المدن.
4- ماذا يقصد بتخطيط المدينة؟، وماذا يجب ان يكون عليه التخطيط؟:
5- هل للنمو نظريات؟6-ثم ما علاقة المدينة بمتمماتها؟

نشأت ما قبل الميلاد المدن كظاهرة عمرانية قديمة في الشرق الأوسطكما بينالاشعب(13)، وبالتحديد في دمشق ومنطقة ما بين النهرين(دجلة والفرات)، ثم طرابلس الليبية والقدس وأخرى حولها، وكان ظهورها مرتبطا بوجود مصادر المياه الجيولوجية أو السطحية، وبتقدم كبير في المعرفة الإنسانية والأساليب الفنية المستخدمة، كاستخدام المعادن ووسائل النقل، وقد ترتب على ذلك زيادة كبيرة في الإنتاج والنقل، وواكبه ظهور المدن كمظهر عمراني متقدم في التاريخ البشري، وقد بدأت أولى مراحل الثورة الحضرية، لدى المجتمعات الزراعية في مناطق السهول الفيضية، في وادي النيل ودجلة والفرات حيث استقرت الحياة البشرية، وقامت على دورات منتظمة لفيضانات الأنهارواستخدام المحراث، مما مكنها من إنتاج الغذاء بوفرة لإعداد كبيرة من السكان ليسوا مشتركين في إنتاج الغذاء ذاته، وتجمع هؤلاء السكان في مراكز عسكرية وثقافية وادارية على هيئة مدن صغيرة Towns، مثل طيبة وبوتو في مصر وقرب بابل في العراق، وقد أظهرت الدلائل في مواضع المدن القديمة في الشرق الأوسطأنها كانت ذات حجم سكاني معقول، حيث تراوح سكان المدن السومرية فيما بين 7000 إلى 20000 نسمة، كذلك فإن مدينة طيبة أكبر عواصم مصر في عصر الأسرات ، كانت تشغل مساحة كبيرة نواتها الأصلية الأقصر والكرنك الحالية.

تختلف أشكال المدن من مدينة الى أخرى، فقد تتخذ الشكل المستدير أو المستطيل، كما قد تبنى على سطح هضبة أو على نهر، ويتأثر شكل المدينة بالظروف الطبيعية مما يضفي عليها شكلا متمايزا، فمثلا المدن التي تنشأ في بطون الأودية نجدها تمتاز بالشكل الطولي، وإذا كان للظروف الطبيعية تأثير كبير على شكل المدينة ، كما هي الجزائر وعمان اللتان تقعان على الجبل وكما غريان ونالوت ويفرن، تقع على سلسلة جبلية طولية ، فيجب أن لا ننسى أثر العصر الذي بنيت فيه، فمدن العصور القديمة تختلف في أشكالها عن مدن العصور الوسطى، المدن العربية الأصيلة لها طابع خاص يميزها عن غيرها، وقد تأثرت هذه المدن وتغيرت ملامحها في الوقت الحاضر، نتيجة لتعرض البلدان العربية للاستعمار الأوروبي، الذي عمل على خلق مدن عربية جديدة، كما غير من أشكال المدن القديمة، وكذلك بسبب الزيادة المضطردة للسكان في الوطن العربي، التي أدت إلى اكتظاظ المدينة العربية بالسكان، وامتدادها واتساعها نتيجة لحركة التعمير، والإنشاءات العمرانية الحديثة تختلف عن الإنشاءات العربية القديمة، لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، كالمباني العربية الأصيلة تمتاز بالفخامة، ولا تزال المدن العربية في الأندلس وإشبيلية وغرناطة

وقرطبة، شاهدا على طابع المدن العربية الأصيلة، كما تؤثر وظيفة المدن على شكلها فإن أشكال الموانئ يختلف غالبا عن العواصم أو المدن الحربية،وأيضا تتأثر المدن السياحية والعلاجية.

زيادة عدد السكان هو زيادة احتياج الإنسان للماء، ومعلوم ان ما يزيد على 60 % من سكان العالم يعيشون في المدن، وهذا يعني زيادة استهلاك الماءبغض النظر عن الاستهلاك في موارد اخرى،حيث تشير بعض المصادر إلى أن استهلاك الفرد الواحد، من سكان المدن في الوقت الحاضر يبلغ 150 لتراً يومياً، اما في المناطق الريفية الزراعية فيبلغ 45 لتراً فقط، بسبب

الاستخدام الجائر للماء ، ثم زيادة أعداد المشروعات الصناعية التي تحتاج الماء لأسباب كثيرة ، وارتفاع إعداد المشروعات الزراعية المروية ، وعلى وجه الخصوص الزراعة الشجرية منها ، ويظهر بوضوح وجود خلل في معادلة العرض والطلب فيما يتعلق بالماء ، اذ أن الطلب كبير جداً وفي تزايد مستمر لسببين رئيسيين هما: زيادة عدد السكان وزيادة احتياج الإنسان للماء ، أما العرض فهو قليل جداً وفي تناقص مستمر لسببين رئيسيين هما: الندرة (قلة الماء الصالح للاستخدام) وهي السبب الاول ، وإسراف الإنسان في الاستخدام والتلوث ، ومشكلة ندرة الماء رغم خطورتها تبقى أقل خطراً من مشكلة تلوث الماء ، وتواجه معظم بلدان العالم مشكلة كبيرة في الموارد المائية ، ناتجة عن الاستنزاف غير المرشد للمياه ، خصوصاً في القطاع الزراعي، الاستهلاك المجحف وتنامي التلوث وتدني امدادت شبكات المياه ، والصرف الصحي خاصة في بلدان العالم النامي يعد تخلفا ، وقد اوضح سيمون(14)

إن نصيب الفرد في الوطن العربي لا يتجاوز 1250م3 سنوياً، مقارنة بالمعدل العالمي الذي يصل الى 7500م3 سنوياً، ففي اليمن لا يتجاوز 120 م3 فقط سنويا، فقد تزايد التوجه الى حفر الآبار ما ادى الى الاستنزاف، ونتج عن ذلك آثار واضحة في هبوط مستويات المياه الجوفية، في كثير من بلدان الوطن العربي بما فيها الاقطار النهرية ، لنلاحظ القاهرة المكتظة بالسكان ، والتي تحتضن عشرين مليونا نسمة تقريبا ، تواجه مشاكل البطالة والتلوث والازدحام المروري ، ثم بداية نشوء التصحر المحيط بها ، ينطبق ذلك حاليا على بغداد والخرطوم وغيرها ، الى العديد من العوامل التي تتولد نتيجة النمو السكاني المتسارع ، اما السبب الثاني فيتمثل بزيادة الضغط على الموارد الطبيعية ، لتلبية الاحتياجات المتزايدة للنمو السكاني ، وتوفير مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي ، هذا الامر يحتاج الى ضرورة وضع الخطط للتنموية البشرية ، والتوزيع السكاني بالأسلوب الامثل من قبل الحكومات ، من خلال إعادة التخطيط الجديد لبناء المدن الجديدة ، وبما يتلاءم والتوزيع السكاني ووفقا لتوقعات الزيادة الديموغرافية ، هو الحل الوحيد لوقف عشوائية زيادة السكان داخل المدن التي تعاني انفجارا سكانيا هائلاً ، يصحبه ايضا سوء تقدير توزيع الموارد الطبيعية بحسب حصة الفرد.

تخطيط المدن يجب ان يكون استجابة للنمو السكاني:

يقصد بتخطيط المدينة الشكل الذي تنضم بموجبه شوارع المدينة، وساحاتها وأبنيتها واراضيها القابلة للاستعمال، ويراعي في تخطيط المدينة ظروفها التاريخية وتطور الحياة فيها، فتخطيط المدن شيء حي متطور دائم، يتنازعه ماضي المدينة وقوة مستقبلها، ويتأثر تخطيط المدينة بظروف موضعها، فالمدن التي تنشأ على المرتفعات يختلف مخططها عن المدن التي تنشأ في بطون الأودية، كما يتأثر تخطيط المدينة كذلك بوظيفتها، وتقسم مخططات المدن في الغالب إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

أ- **التخطيط غير المنتظم:** ونلاحظه بوضوح في الأحياء القديمة والشوارع ضيقة وملتوية والمنازل متلاصقة،كما يتضح ذلك في حي القصبة بمدينة الجزائر العاصمة،أيضا في مدينة عمان الأردنية واذا خرجنا من المدن العربية نجد جزء من مدينة كراكاس نفس الوضع، ومن

النادر أن نجد مدنا بأكملها، يسودها هذا النوع من المخططات، فقد أنشأت الأحياء الحديثة والمخططة تخطيطا بديعا حول الأحياء القديمة، ويتمثل ذلك في مدن عديدة من العالم مثل القاهرة ودمشق والجزائر العاصمة، مع تحفظي على هذا التوجه، إذ يجب الاحتفاظ بهيئة المدن القديمة بصورتها السابقة، والصيانة الدورية التي لا تؤثر على شكل وشخصية المدينة، اما المدن الجديدة يجب ان تكون في مكان ليس له علاقة بالمدن القديمة.

ب- **التخطيط الشعاعي:** وهو يمتاز بأنه يتم توسع المدن حول منطقة مركزية، بحيث تتلاقى في شوارع هذه المنطقة، ولذلك يسهل الوصول إلى قلب المدينة، ويمثل هذا النوع مدينة موسكو.

ت- **التخطيط التربيعي**: وفي هذا النمط تقسم المدينة إلى عدة أقسام منتظمة، تتقاطع فيه الشوارع طوليا وعرضيا على شكل لوحة الشطرنج، وربما لهذا المخطط أثرمن تراث المعسكرات الرومانية القديمة، كما يظهر في بعض المدن الأوروبية،الذي انتقل إلى المدن الأمريكية وكذلك بعض المدن العربية الجديدة، كما هي مدن خليجية مقلدة كدبي والدمام، هذا ومن النادر أن تكون المدن الكبرى ذات مخطط واحد منتظم، فغالبا يتغير مخططها مع العصور التاريخية المختلفة، وأيا كان نوع المخطط فإن كل مدينة - في الغالب - تتكون من عدة أحياء، تتميز عن بعضها في عصور نشأتها وتاريخها، وفي الوقت الحالي يسعى تخطيط المدينة إلى تقسيمها إلى عدد من الأحياء، منها الأحياء التجارية وأخرى صناعيةوأحياء جامعية، كما مدينة الازهر مثلا وقد تنمو حول المدن الضواحي كما هي مدينة سرت، والان بسبب توسع طرابلس نراها تلتحف بضواحيها غربا وشرقا وجنوبا، لكنها لم تستقل بعد عن العاصمة ربما لعدم توفر الخدمات التي تجعل المواطن يستغني عن المدينة.

نظريات النموّ الحضري تتعلق فيالجغرافيا بدراسة النموّ الحضري والتحضّر في معظم أجزاء العالم ، لم تعتمد على مجرّد وصف الظواهر المصاحبة لهما والناجمة عنهما ، كما أنّ نموّ اعداد أحجام المدن ليست في نظر الكثير من الباحثين المختصين ، مجرّد تغير وتبدل عشوائي بل إن هذه التغيرات والتبدلات ، ترتبط حسب آرائهم بقواعد وقوانين وعوامل ومتغيرات ، تتحكم باتجاهات ومقادير هذه التبدلات في خصائص المدن والتجمعات الحضريّة ، ولكي تغلف النظرة إلى المدينة بالغلاف العلمي، وحتى لا تبقى عمليّة تفحص ودراسة المدن واحجامها واعدادها ، مجرد دراسات وصفيّة قائمة على الملاحظة الساذجة ، فقد طور عدد من الباحثين مجموعة نظريات ونماذج وقواعد ، لتفسير العوامل المؤثرة في مواقف المدن وأحجامها وأعدادها ، وفي الكيفيّة التي تتوزع بها هذه المراكز الحضريّة في أقاليمها ودولها الخاصّة بها ، إن طبيعة عمليّة النموّ الحضري والتحضر في المجتمعات النامية ، يعتمد بعضها على نظريات ودراسات نذكر منها وفقا لرأي يودي:(15)

1- **نظرية المكان المركزي**Central Place Theory التي صيغت عام 1933، على يد العالم الجغرافي الألماني فالتر كريستالرWalter Christaller ، بوصفها نظرية إستنتاجيّة عامّة صمّمت أساساً لتحديد حجم المدن وعددها وتوزيعها ، وقد تأثر كريستالر بمفاهيم نظريات المواقع التقليدية والمكان المركزي ، كما هذه النظريّة اهتمت أساساً بعمليّة إحصاء المراكز الحضريّة ، بحيث إذا نظرنا إلى فحوى هذه النظريّة ، وجدناها مركبة في سلسلة من التوكيدات والمفاهيم والنتائج المنطقيّة ، لما يمكن أن نسميّه بالترتيب التسلسلي لمراكز العمران ، وذلك وفقاً لوظائفها فكانت هناك القريّة الصغيرة Village Hamlet، ثم هناك القريّة Village والبلدة Town والمدينة City ، وقد ارتبط هذا الترتيب أساساً بمناطق السوق وشبكة المواصلات ، وفي ضوء هذه المفاهيم استنتجكريستالر نظاماً تسلسلياً مترابطاً من الأماكن المركزيّة ، التي تتدرج فيأعدادها وأحجامها السكانيّة ، ولقد فكر كريستالر في الشكل الذي يمكن للمنطقة التكميليّة أن تأخذه ، وبما أنّه كان يبحث عن توزيع متساو ومتجانس ، من خلال

منهجه العلمي لقياسات مثل هذه المفاهيم ، لكن على الرغم من ملاءمة الدائرة إلا أنّها تبرز مشكلتين ، اولهما هي وجود فراغات ومناطق في حال تلامس الدوائر لمحيطاتها ، وهو ما يعني أنّه تتكون مناطق ليست تابعة لأي مركز من المراكز، وتنجم المشكلة الثانية عن تقاطع الدوائر ، حيث تتداخل بعض المناطق مع أكثر من منطقة تكميليّة ، وحتى يتخلص من هاتين المشكليتين فقد تبنى كريستالر الشكل السداسي، ولهذا تعرف نظريته أحياناً بإسم النظام السداسي.

2- **نظرية أقطاب النموّ** Growth Poles Theory، يعد فرانسوا بيروكس أوّل من وضع دعائم هذه النظريّة عام 1955، ويتلخص جوهرها في وجود منطقة او أكثر من المناطق الدولة، تتمتع بميزات معينة اقتصاديّة واجتماعيّة وجغرافيّة، تجعلها محوراً للتنمية بالنّسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً، ويذهب بيروكس إلى أن تنمية ذلك القطب، تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه ، ويطلق ألبرت هيرشمان على أقطاب النموّ، تعبيراً مشابهاً (نقط النموّ)Growing points ويقصد تلك المناطق التي تظهر فيها قوى، لها تأثير خاص في عمليّة التركيز المكاني للنموّ الاقتصادي في الدولة، ويصحب ظهور هذه (النقط) انبثاق ظاهرة النموّ غير المتوازن، سواء بين الدولة وغيرها من الدول أو بين الإقليم وجيرانه، أو حتى بين بعض الجماعات داخل الإقليم الواحد، ويميز لويس دافين Louis Devin بين نوعين من أقطاب النموّ وتتمثل في قطبين أثنين:

أ- قطب النمو الفعال Active pole، وهو يتكون من مجموعة من الوحدات الاقتصاديّة، التي تمارس تأثيراتها في المناطق المجاورة، من خلال سلسلة ردود الفعل الناجمة، عما أصاب المنطقة التي ظهر بها من تطور تكنلوجي.

ب- قطب النمو الكامنويمكن التعرف عليه بصفة خاصّة ، في المناطق التي استحدث فيها التصنيع ، وأصبح إمكانيّة أو احتمال ظهور ذلك القطب ، وتبقى الخطوة المهمة لتمويل قطب النموّ ، من الطور الكامن إلى الطور النشط ، محدّدة البحث عن أولويات هذا القطب أو أفضلياته ، من حيث نوعيّة الصناعات اللازمة له ، إن أي خلل أو اضطراب تراكمي ، يحدث في القطب الأوّل يرتد بالضرورة إلى الثاني ، بمعنى أن التجديدات الفنيّة والتطورات التكنولوجيّة ، في مجال الصناعة مثلاً، تنعكس بلا شك على العلاقات الاجتماعيّة القائمة ، ويظهر تأثيرها في الأنساق والنظم الاجتماعيّة السائدة.

3- **نظرية اتجاه الإيكولوجي البشريّة**: وهي تعتبر المدينة ظاهرة حضاريّة واجتماعيّة ، وتختلف عن الظواهر الطبيعيّة في كونها تحمل الإنسان وحضارته ، وبذلك لا يمكن النظر إلى المدينة على أنها فقط هيكل اقتصادي ، أو شكل معماري أو وحدة إدارية ، انها المدينة بكل عوالمها وفوق ذلك هي نظام اجتماعي ، لعبت التفسيرات السوسيولوجية دوراً هاماً ، في رسم إطار الاتجاه الإيكولوجي المتصل بقضية النموّ الحضري ، وقد برز أقطاب دراسة الاتجاه الإيكولوجي البشري، من بين زعماء مدرسة شيكاغو التقليدية أو من بين المحدثين في هذا الاتجاه ، أمثال دنكانDuncanوشنورChnoreومارتنMartin ومكنزي Mokonzi.. الخ، وقد خرج كلّ من دنكاوشنور بمفهوم جديد، في هذا المجال الذي أطلقا عليه (المركب الإيكولوجي)، ويتشكل هذا المركب من أربعة مكونات رئيسة، تتمثل في البيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي والمستوىالتكنولوجي، ويفيد الكردي (16) بان موريس يحاول حصر بعض العمليات الإيكولوجيّة، التي تتمّ داخل المدينة وحدّدها في ثلاث عمليات هي:

أ- **التركيز وعدم التركيز**: وتظهر هذه العملية نتيجة للتفاوت في توزيع السكان، على حيز الدولة الناجم عن عاملين أساسين هما: الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية (مواليد،

ووفيات) بين المناطق المختلفة، وعدم الاتّساق في أحجام الهجرة ومعدلاتها بين مناطق الوطن وأقاليمه.

ب- **المركزية واللامركزية:** وهما يشيران إلى زيادة أو نقص سيطرة المدينة، على مجال إقليمها وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات المتاحة للإقليم، والمراد بالمركزية تركز الوظائف داخل المدينة، واللامركزية ترتبط بمواقع الصناعة والتجارة، خاصة في المراحل التي تنمو وتتسع فيها المدينة.

ت- **الغزو والانسحاب** وتحدث هاتان العمليتانعندما يكون هناك انفصال بين القاطنين في المركز الحضري، واماكن صناعتهم أو تجارتهم أو بين بعض القاطنين مع بعضهم، أمّا الانسحاب أو التراجع فيقصد به الحركة التدريجيّة التي يترك بمقتضاها القاطنون أماكنهم.

4- **نظريّة وسائل الاتصال** حيث يحلل كثير من السيكولوجيين المدينة والظواهر المتّصلة بها ، في ضوء فكرة التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد ، فمثلاً نجد تصور (مايرMeir) للمدينة من خلال هذا التفاعل ، معتبرا النقل والاتصالات في نظره ماهي إلاّ وسائل لإحداث ذلك التفاعل البشريّ ، إن السبب الرئيس للنموّ الحضري واتساعه يتمثل في سهولة الانتقال والاتصالات بين الأفراد ، النموّ الحضري حدث بفعل اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال ، مما جعل البحث في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة ، تسهل التعامل الذي يتمّ بين الأفراد داخل المركز الحضري ، الذي شهد مختنقات الازدحام داخله أو بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى ، وقد حاول بعض الباحثين التركيز على دور وسائل الاتصال الجمعي، وتحديد وظيفتها في عمليّة النموّ الحضري ، فهذه الوسائل قد أصبحت جزءاً مكملاً لحياة المدينة ، وبغيرها لا يمكن تصور النشاط الحضري ، وهو يقوم بوظائفه المحدّدة له ، وينظر إليها معظم السيكولوجيين ، بوصفها انعكاساً لمجموعة من

الخصائص، التي تبدو عليها تعقيدات أقاليم المدينة، إنّ كفاءة شبكة وسائل الاتصال بين المدن والمراكز الحضريّة الأخرى،لا تتوقف على النمط الفيزيقي فقط، بل ترجع إلى مدى تقبل الأفراد والهيئات للمعلومات التي يتلقونها.

يفيد عفيفي(17) إن ماكس فيبر Max Webber ميز بين مفهومينفي هذا المجال،وهما الاماكن الحضريّة ويقصرها على المناطق الحضريّة، والعوالم الحضريّة غير محدودة المكان، ويقصد بها وجود مناطق ليس لها مجال تأثير محدود ، بل يمكن أن تصل تأثيراتها إلى المستويات الإقليميّة والعالميّة ، ويساعدنا هذا التمييز على تغذية الهيكل الأساس لنظرية وسائل الاتصال في مجال النموّ الحضري ، إذ أن المدن التي تتّسم بدرجة عظمى من الاتصالات" بالعوالم الحضريّة" الأخرى ، والتي تستحوذ على نسبة كبرى من الأنشطة المتصلة بوسائل الاتصال، تتجه إلى النموّ بنسبة أسرع من تلك المدن ، التي تمتلك وسائل الاتصال ذات التأثير المحدودالذي لا يتجاوز مجال المدينة نفسها، ومن خلال ذلك حاول (فيبر) أن يصنف المجتمعات الحضريّة إلى نمطين ، يتّسم أولهما بتفاعل محدود ناجم عن تأثير وسائل الاتصال داخل المدينة الكبرى فقط ، ويمتد الثاني من خلال منظور أشمل ليضم كلّ مناطق الوطن وخارجه ، وينتج ذلك عن التقدم في أنماط الاتصال ووسائل المواصلات.

5-نظرية قاعدتي جفرسون وزيف حيث يتناولها الفيتوري(18)لقد استخدم (مارك جفرسون) في عام 1939 مفهوم المدينة الأولى ، كظاهرة مميزة لأحجام المدن الرئيسة في البلدان النامية ولكن ذلك لا يعني عدم وجودها في الدّول المتقدّمة، وقد لاحظ جفرسون أنّ في كلّ دولة في العالم توجد مدينة أوليّة وغالباً ما تكون العاصمة،وفي بعض البلدان تكون هي أكبر واهم المدن، حجماً وأكثرها سكاناً وانشطة وأهمها موقعاً، وأعظمها تأثيراً في حياة الدولة وسكانها، وتتصف هذه المدينة بأنها تلتهم معظم الاستثمار والإنفاق في الدولة، وتمتص معظم الأيدي العاملة والقوى المنتجة ، كما أنها

المسيطرة على الحياة الثقافيّة والاقتصاديّة، وهي لهذا تتميز بمعدل استهلاك عال بمقارنتها مع بقية المدن ، وتترك تأثيرات ضارة على بقية حياة الدول الجديدة ، كما لندن وموسكو والقاهرة وطرابلس ونيامي وكلها تمثل مدنا اولية في بلدانها ، ويلاحظ في الدول الغربية ان المدينة الاولى ، ليست بالضرورة هي الاكثر سكانا او مساحة وهو ما يعكس الظاهرة الاستقطابيّة التي تميز نمو العواصم في الدول الناميّة، فتوزيع المدن حسب دراسة (جفرسون) تتوزع في مدينة أوليّة إلى متوسطة فإلى صغيرة، وتستمر في التدرج إلى مركز استقراري أصغر فأصغر، ومن القواعد الأخرى التي برزت لتوضيح العلاقات بين أعداد المدن وأحجامها ، وتقوم الفرضيّة الرئيسة في قاعدة (زيف) على أنه يوجد في كلّ دولة ، وفي كلّ إقليم مدينة كبيرة (مدينة أوليّة) تأتي بالمرتبة الأولى ، في حجمها السكاني والمدينة التي تأتي بالمرتبة الثانيّة ، من حيث الحجم تساوي نصف حجم المدينة الأولى ، ويساوي حجم المدينة الثالثة ثلث حجم الأولى ، والدّول التي تنطبق عليها هذه القاعدة هي الدول المتقدّمة ، التي تكون قد حققت توازناً معقولاً بين مدنها ومراكزها الحضريّة ، فالمدينة الأولى في هذه المناطق لا تحتكر ثروات الدولة ، وحياتها كما في حال المدينة الأولى عند (جفرسون) ، وقد وجد أنّ معظم مدن البلدان العربيّة ، تبتعد كثيراً عند حال التوازن الحضري التي تمثلها العلاقات الواردة في هذه القاعدة، وفي نظريّة اقطاب النموّ يعتمد النموّ الحضري في ضوئها على عوامل مثل: وجود ميزة نسبيّة في المكان سواء أكانت ميزة جغرافيّة أم اجتماعيّة أم اقتصادية أم جميعها ، ثمّ استغلال هذه الميزة وكذلك قيام علاقات تبادليّة بين منطقة القطب والجزء المحيط بها، أما من حيث مشكلات النموّ الحضري في هذه النظريّة ، فقد ارتبطت بالنموّ الحضري غير المتوازن القائم بين أجزاء الدولة ككلّ ، وكذلك بالظواهر الناجمة عن وجود صناعات رائدة ، وفي اتجاه الإيكولوجيا البشريّة تبلورت عوامل النموّ الحضري، في المركب الإيكولوجي بعناصره الأربعة ، وهي (البيئة، والسكان، والتنظيم الاجتماعي، والمستوى التكنولوجي) ، وفي ظل هذه المكونات الأربعة تظهر مجموعة من المشكلات ، التي تتصل بالنموّ الحضري ومن أهمها: ظهور مناطق متخلفة في أجزاء من النمط الحضري، فضلاً عن معيشة الأفراد والنازحين من المناطق الريفيّة ، إلى مواقع بالنمط الحضري وفيما يتعلّق بنظريّة وسائل الاتصال كانت عوامل النموّ الحضري ، بينما كانت المشكلات تتصل بمجال تغطية وسائل الاتصال لأجزاء النمط الحضري ، وبتنوعها وبدرجة سرعتها وبانتظامها وبدرجة تأثيرها ومجالها ، في حين أن قاعدتي (جفرسون وزيف) أبرزت أنّ المدن لا تزداد نتيجة معدلات النموّ الطبيعي للسكان فقط ، وإنمّا تتوسع أحجامها بفعل الذين يطرقون أبوابها كلّ صباح ، باحثين عن حياة جديدة وفرص عمل أفضل ، وهم المهاجرون الذين يفدون من الأرياف المحيطة إلى المدن، فالهجرة المتدفقة من الأرياف أثرت في احجام المدن العربيّة أكثر مما أثرت الزيادة الطبيعيّة للسكان.

6-النظريات العمرانية والمحيط الجغرافي:

يفيد إبراهيم(19) بوجد العديد من النظريات العمرانية، التي تعاملت مع المحيط الجغرافي والمرور في المدن، ضمن ما يعرف بالمدينة وإقليمها ، حيث ناقشت تلك النظريات منذ حوالي مائة عام ، المدينة والإقليمThe city and Region، تلك العلاقة بين المدينة ومحيطها الجغرافي، المتعدد الخصائص والمحددات وأنماط الحركة والمواصلات ، وأشكال التجمعات العمرانية من مدن وتوابع إلى غيرها، ولقد خلصت هذه النظريات إلى أمكانية تقسيم النظريات العمرانية عند معالجتها للنمو العمراني في المحيط الجغرافي، وتخطيط المرورفيه تبعاً لمكوناته إلى قسمين أساسيين(20):

أ- نظريات تعاملت مع المدينة كوحدة عمرانية مستقلة، عن نظامها الخارجي أو اقليمها المحيط بها ومحيطها الجغرافيمثلما المدن الشريطية.

ب- نظريات تعاملت مع المدينة بالدراسة والتحليل، باعتبارها جزءاً من نسيج عمراني إقليمي متكامل ، يضم المدينة وتوابعها وضواحيها واستعمالات الأراضي الإقليمية حولها ، موزعة

على محيطها الجغرافي، ويأتي في مقدمة هذه النظريات، أعمال كل من هواردولوكربوزييهوهليبرشت وغيرهم ، ولقد أصبح هذا الاتجاه الثاني هو الأكثر واقعية ، فإن الظهير الإقليمي للمدينة هو المجال الجغرافي ، الذي يمكن أن تنمو وتتطور فيه المدينة ، فهو الظهير الزراعي والصناعي والترفيهي، وهو الذي يحتوي المدن التوابع والضواحي ، التي تحمل العبء عن المدينة الأم ، من خلال شبكة الطرق والمرور الإقليمية ، وهو المحيط الجغرافي والوعاء العمراني للمدينة ، ولقد خلصت هذه النظريات إلى أن توزيع السكان ، والخدمات على صفحة إقليم المدينة كلها ، قد حل كثيراً من المشاكل العمرانية ، التي تعاني منها المدن المبتورة عن إقليمها، أو عن محيطها الجغرافي The City Region ، ويجب أن نفرق هنا بين إقليم المدينة ، النطاق الذي تؤثر فيه المدينة ، فيما حولها وتتأثر هي الأخرى به اقتصادياً واجتماعياً وطبيعياً ، كما سبق توضيحه وبين المدينة الإقليمية ، كعاصمة للإقليم متعددة الوظائف ، وهو النطاق الأرحب والمحيط الأكثر اتساعاً جغرافيا ، وتهتم به عملية التنمية الإقليمية والمخططات الإقليمية ، ضمن مكونات الإقليم ومشتملاته ، من مدن وقرى متدرجة جميعها في أحجامها وأشكالها وتوزيعها ، في المحيط الإقليمي وعلاقتها بالمدينة الإقليمية العاصمة ، كما تصورها لوكوربوزيه ومن خلال العلاقة ، بين محاور الحركة والنقل في إقليم المدينة ومحيطها الجغرافي ، يتضح أن المحاورالعمرانية تشق طريقها في المحيط الجغرافي في إقليم المدينة ، وفق الخصائص العمرانية والبيئة والمحددات المتعددة ، التي تشكل هذا المحيط الجغرافي ، هناك نظرية إقليم المدينة الذي قسم فيه هليبرشت(21) المحيط الجغرافي إلى عدة مستويات، تبعاً لتوزيع السكان والخدمات والنظام المروري، نماذج من أقاليم المدن ومحيطها الجغرافي.

العلاقة بين المدينة ومتمماتها:

المدينة هي مركز نشاطات الإنسان ترتبط مع توابعها ومتمماتها، ومع المدن الأخرى داخل المجال الوطني، توجد بها تدفقات من جميع الأنواع، إما من داخل المدينة أو من بينها وبين المناطق المختلفة، بالإضافة إلى منافعها الغذائية والإنتاجية والتجارية والاستثمارية، يقيدناحمدبيرأي جيفرسون(22) بان (المدن لا تظهر من نفسها بل يقيمها الريف، هناك من يدعي ان العلاقة بين المدينة والري فلم تكن قوية، والمعلوم أن المدينة تعتمد كليا على ريفها،وكانت الأسواق تقام في القرى وليس في المدن، ومن خلال وسائل المواصلات كان الفائض من الإنتاج الريفي يسوق إلى المدينة، حيث أنها ازدادت ثراء على حساب الريف وفرضت سيطرتها عليه، وقامت حضارة المدينة بوقود الريف، فقامت الصناعات المحلية الصغيرة وقامت التجارة ،وبتطور وسائل النقل والمواصلات وتوفير المواد الخام ، زاد النمو السكاني والتطور المعيشي لكسان المدينة ، وهناك أربعة أقسام مهمة تمثل علاقة المدينة بالريف :

اختلف الجغرافيون حول قيمة التقليم الجغرافي للمدينة ، وفي الواقع أن إقليم المدينة هو نوع آخر من الأقاليم يختلف تماما عن الإقليم التضاريسي أو المناخي ، في انه اقليما وظيفيا وليس إقليما تركيبيا ، ومن المفيد الاطلاع على بعض أراء الجغرافيين لمعرفة إقليم المدينة ، فهذا (دي لا بلاش)الذي يشير ابوعيانة(23) إلى رأيه(كل إقليم يجب إن ينضوي تحت لواء مدينة كبرى) ، وكذلك فوست وجلبرت يريان أن (كل إقليم يجب أن يتمركز حول مدينة قلبه نابض بالحياة) ، ويحاول ديكنسون من جانبه أن يقدم تعريفا لإقليم المدينة بأنه (هو النطاق الذي يحيط بالمدينة الأم)، لكل مدينة مهما كان حجمها علاقاتها المتبادلة مع منطقة تحيط بها ، تتباين مساحتها بحسب حجم المدينة ، وهذه المنطقة تسمى إقليم المدينة أو ظهير المدينة أو منطقة النفوذ أو الحقل الحضر يلها، إلا أن الإقليم يمكن تقسيمه إلى جزئين، احدهما يقع حول المدينة مباشرة ويرتبط بها بدرجة شديدة ،

أي أن 80% من السكان في هذا الجزء يراجعون المدينة المعنية، للحصول على البضائع والخدمات معها، ولذا فإنها قد تسمى أحيانا بالمنطقة المماسة أو قد يطلق عليها اسم النطاق الملاصق للمدينة ، أما الجزء الآخر فهو المنطقة غير المجاورة أو غير المتماسة معها، وذلك لان نسبة صغيرة من السكان تكون لها علاقات إقليمية مع المدينة ، ونسبة سكانية أخرى تكون مع مدينة ثانية ، ومن المعروف أن لكل مدينة نطاق من الأرض ، يحيط بها تخدمه وتعتمد عليه لكونها لا تستطيع أن تعيش مكتفية بذاتها ، معتمدة على مواردها الحضرية دون إن تهتم بما هو غير حضري ، وهذه الظاهرة جعلت الرابطة قوية بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية المتاخمة لها، لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الأخر وكما يرى ديكنسون فان العلاقات الإقليمية التجارية للمدينة ، تظهر وجود ثلاثة أنطقه ضمن الإقليم المحيط بالمدينة ، تبدأ من إطراف المدينة نحو خارجها و أولها النطاق الأكثر التصاقا بها وهو الذي يمثل النطاق الانتقالي بين المدينة والريف ، إما النطاق الثاني فيوجد على بعد يتراوح ما بين 25 إلى 30 كم من المركز، وهو الذي تتزايد فيه حركة النقل والمواصلات وتوجد فيه مخازن البضائع، والثالث الذي يكون عرضه لمنافسة مدن أخرى خاصة إذا ما كانت المدينة القريبة المتقاربة معها في الحجم، وفي نوعية ما تقدمه من بضائع وخدمات ، وتحتل دراسة إقليم المدينة مكانة خاصة في جغرافية المدن ، لان ذلك الإقليم يقوم بالربط بين المدينة المعنية بالدراسة وبين ما حولها من رقعه جغرافية، ترتبط معها بعلاقات متعددة وعلى الرغم من أن دراسة إقليم المدينة وكيفية تحديده، أصبحت تخضع لوسائل قياس دقيقه حيث اتبعت في ذلك العديد من الأساليب الإحصائية والطرق الكميه، وفي دراسة إقليم المدينة فان الباحث يسال عن ما هو الامتداد الذي تقف عنده خدمة المدينة ؟ وما هي درجة الخدمات التي تقدم في كل جزء من هذا الامتداد؟ وهل يمكن قياس هذه الدرجة أو أثرها بوسيله إحصائية أو أكثر؟، وما الذي تقدمه المدينة لما حولها من أجزاء، والى أي حد تعتمد على الإقليم المحيط بها، في التزود بالغذاء ومن أين يجلب الغداء إلى سكان المدينة، ويؤيد سميلز هذا المنهج إلا انه يركز على اعتبار إن الخدمات من أهم العلاقات التي تربط بين المدينة وإقليمها، بل انه يعتبرها مبررا لوجود المدينة وازدهارها فيما بعد.

ويتعدد شكل اقليم المدينة عند بعض جغرافي المدن، من دائري الى سداسي الى طولي ..الخ ، فكما يفيد ممفورد(24) ان (تينن) يكون الشكل دائريا ويتحول إلى سداسي عند (كريستالر)، وبالنظر إلى الواقع فانه يخالف ذلك ، التضاريس وطرق المواصلات وتداخل مجالات المدن وصراعها لتوسيع مجالاتها المتجاورة كثيرا ما يغير شكل الاقليم، هناك مدن تقع في اودية مثلما هي مدينة كاليفورنيا ، يجعل اقاليمها تميل الى الاستطالة وقد تعزل ظاهرة فيزيوغرافية ما ، مثل نهر أو جبل أو هضبة أو غيرها مناطق على مقربة من المدينة، فيظهر شكل الاقليم متأثرا بها ، طرق المواصلات اي كان شكلها يقوم بمد مجال نفوذ المدينة الى مسافات متفاوتة،تمتد الطرق البريةبداية من شوارع المدينة الى ابعد ما يمكن من مركز الاقليم والسكك الحديدية، تنشئ محطات عند اطراف المدينة والجسور والقناطر تربط بين اجزاء واطراف المدينة ، يحدث صراعا بين المدن حول مناطق النفوذ، ويزيد من اهمية المدينة المنتصرة، العوامل الجغرافية تؤثر في شكل الإقليم المتروبوليتانية. كلما كبرت المدينة كان نطاق نفوذها أكبر، إن هيراركية أقدار المدينة يقابلها هيراركية حجم إقليمها الوظيفي، الطبيعة وكثافة السكان قد تفرض على إقليم المدينة اتساعا خاصا، أما عن المواصلات فهي العامل الحاسم في تحديد مدى اشعاع المدينة، للمواصلات جانبين هما: الوقت وهو الأهم في الحركة ويعتبر من العوامل المهمة،لأنه يضبط الحركة اليومية بين المدينة وريفها،وعنصر التكاليفوهو الاهم في حركة البضائع بأنواعها.

علاقة المدينة بإقليمها:

والمدينة دائما هي القلب النابض للإقليم، وكما يقول راؤول بلانشار المدينة هي الرأس والاقليم هو الجسم، والدور الاقليمي للمدينة لا يقصد به العلاقات مع الريف المجاور فقط، وانما علاقاتهمع المدن والاقاليم الاخرى البعيدة، رخاء المدينة من رخاء الريف وهي في ذات الوقت تتحكم في تطوره، الاقليم الريفي يكيف نفسه لمتطلبات وذوق اهل المدينة، إذ كلما تطور الريف ومناطق الزراعة المتخصصة تحتاج الى المدينة اكثر مما تحتاج اليها الزراعة المتنوعة ، وإذا كانت المدينة تغزو الريف بحضارتها ونفوذها ، وتعمل على تمدين الريف بالتدريج ، فإن للريف اثره الاقتصادي والاجتماعي على المدينة ، المهاجرون يحملون معهم اسلوب حياتهم من مفردات وعادات وانماط ، كل الاقاليم التنظيمية المختلفة تتحلل في النهاية الى ثلاثة عناصر، وهي(المساحة الارضية المتجانسة ، والنواة المركزية المتوسطة ، ثم الشبكة الهيكلية من المواصلات).

ضواحي وأطراف وتوابع المدينة:

هناك عوامل أساسية ساهمت في عملية التوسع الحضري، وظهور الضواحي الداعمةبتحسن الطرق ووسائل النقل، وتزايد السكان السريع وتوزيع الاراضي، وبناء المساكن وتقديم التسهيلات الخدمية، بقصد تخفيق الازدحام على المدينة،ويرى هاريس(25)من جانب اخر ان تزايد استعمال السيارات التي سهلت الانتقال بين المدن والضواحي الى جانب محاولات التقليل من حجم العائلة ، هومن اهم العوامل التي ساهمت في النمو السريع للضواحي، الجغرافيون والاجتماعيون والحضريون وخبراء التخطيط يميلون الى تصنيف ضواحي المدينة كما يصنفون المدن المركزية ، وحيث انه من المعروف ان هناك تنوعا في وظائف الضواحي ، هناك ضواح صناعية وضواح سكنية وضواح ترفيهية ، كما يشير اليها بأسكوف، وقد ميز عدة انواع من الضواحي السكنية، على اساس قدمها وبنية طبقاتها الاجتماعية(26) وهي:ضواحي الطبقة العليا او الضواحي التقليديةوهي طبقة قليلة العدد ومترفة، تسكن بالقرب من المدينة العاصمة، ضواحي الطبقة الوسطى وتسكنها الطبقة ذات الظروف الاقتصادية المعقولة مثل شريحة الاطباء والمحامين والمعلمين والمهندسين والتجار، ثم الضواحي المتجانسة هذه المنطقة ظهرت بسرعة مرة واحدة وفي وقت واحد ويمتاز سكانها بالتجانس، معظم سكانها لا يستقرون فيها طويلا مثل شريحة اعضاء هيئة التدريس الجامعي، الذين يسكنون مبان تبنيها شركات، ويطلق على هذه الضواحي الردهات، وهناك ايضا ضواح يطلق عليها ضواحي النوم، لان عمالها يعملون في المدينة نهارا وينامون في ضواحيهم ليلا، وهناك أيضا الضواحي الصناعيةوهي تختص بالنشاط الصناعي، ويعمل فيها ذوو المهارات الإدارية والعلمية والاقتصادية.ما ذكرته في المعظم ينطبق على مدينة سرت باعتبارها نموذج التطبيق في النمو تحولت من مدينة بسيطة يغلب عليها الطابع البدوي الى مدينة عصرية في معالمها الحضرية.

النمو في مدينة سرت:

بالطبع النمو يعني كل مرافق الحياة من النمو السكاني الى الاقتصادي الى النمو الاجتماعي الى النمو العمراني وغيرها،وفي هذا الحيز الحديث على النمو السكاني وعلاقتها باستخدام الأراضي والاتساع المساحي للمدينة، والذي هو نتاج للنمو السكاني نذكر الاتي:

أولا النمو السكاني:

استقصاء السكان بمدينة سرت يعد أحد الموضوعات التي لها علاقة وطيدة بالمحتوى والهدف، دراسة السكان يعتبرها البعض فلسفة اجتماعية وقد أورد كل من الساعاتي ولطفي(27) في هذا السياق ان دراسة السكان عند العرض للأساس التاريخي يقود الى الخروج بنظريات ثابته عن اعداد السكان وتوزيعهم ونموهم متعرضا للعوامل الاجتماعية المؤثرة في الزيادة والنمو عبر الزمان

والمكان، ويضيف مكي(28)، ان دراسة والأوضاع الديموغرافية لهم تعد على درجة عالية من الأهمية خاصة في المجلات الاقتصادية والتخطيطية لأنها تعطي المخططين رؤى مستقبلية لمتطلبات للسكان، والسكان يعتبرون أحد محاور الدراسة الجغرافية خاصة (الحضر وتخطيط المدن) والتخطيط وعلاقة ذلك باستعمالات الأراضي.

السكان في مدينة سرت زاد اعدادهم زيادة ملحوظة خلال العقود الأخيرة، حيت كانت الإحصائية لم يتجاوز عدد السكان فيها في الخمسينيات من القرن العشرين 3850 نسمة، قفز العدد الى 7000 نسمة عام 1964وإذا جمعنا عدد سكان توابعها من القرى لا يزيد عن عشرة الاف نسمة، قفز عدد سكان المدينة 59,300 نسمة عام 2005 (29) والرقم آخذ في الزيادة، من أسبابها ان المدينة أصبحت ذات أهمية لتسويق المنتجات التي تنتجها المجاورات وتسوقها الى المركز، بالإضافة الى تمركز اهم المراكز الخدمية مثل الميناء والمستشفى والبريد والخدمات التجارية، ان توزيع السكان تأثر بعدد من العوامل الطبيعية وكذلك البشرية، يظهر في الأولى البعد عن البحر نحو الداخل وانتشار بعض السبخات وتأثر التربة بالملوحة في أكثر من موضع وسيطرة المؤثرات الصحراوية أكثر من المؤثرات البحرية وتناقص كمية الامطار.

العوامل البشرية:

كما أشرنا سابقا فأنها تتركز في الخدمات، الصحية والتعليمية والأمنية، وفرص العمل الرسمي والأهلي وتوفر المواصلات والمياه، خاصة بعد وصول مياه النهر الصناعي العظيم الى المدينة، الى جانبالعامل الاجتماعيوهو تشبث الناس بالتمسك بالسكن في منطقة مسقط الراس، ولم يغدروها حتى لو تحسنت الخدمات في مناطق أخرى مثل جارف او سلطان او السبعة او الغربيات الخ.وطالما انالزيادة السكانية تعتبرمحور الأنشطة الاقتصادية ومجال المؤثرات الاجتماعية فانهم يتأثرون زيادة ونقصانا بالمواليد والوفيات والهجرة، وللوقوف على معدل المواليد في سرت ومجاوراتها فانه كان 30 في الالف في الستينيات، قفز الى المعدل في التسعينيات الى 38,8 في الالف بالمدينة والى 39,7 بالمجاورات وهو معدل منخفض الى حد ما اذا ما قورن بالمعدل العام للزيادة السكانية في ليبيا، الانخفاض يعود الى عدة أسباب منها تنظيم الاسرة، تأخر سن الزواج، مشكلة السكن، رفع تكلفة افراح الزواج .. الخ، وقد ارتفع في العقد الأول بعد العام 2000، كما ان معدل الوفيات ارتفع خلال نفس الفترة التي شهدت ارتفاعا في معدل المواليد، بسبب الاهتمام الصحي والغذائي، وقد ظهرت للباحث في هذا الخصوص مجموعة من الحقائق كمعطيات تدعمها

بعض الدراسات المتخصصة تتمثل في:

1- ان معدل الوفيات متساو بين الذكور والاناث حيث كان في مدينة سرت لم يتجاوز9 في الالف بعد ان كان 9,7 في مطلع العام 2000 ومعدل 15.8 في منتصف الستينيات من القرن العشرين، ان ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات في مدينة سرت ينسجم مع ما جاء في نظرية النمو الطبيعي للسكان، والتي أورد ابوعيانة بخصوصها أنها ترجع أساسا الى بيرل والتي قسم فيها مراحل النمو الى أربعة مراحل، أولها الارتفاع في معدلي المواليد والوفيات وهذه شهدتها سرت زمن الستينيات، والمرحلة الثانية وفيها النمو السكاني متزايدا وسريعا بسبب الانخفاض في معدل الوفيات والاستمرار في ارتفاع معدل المواليد وهي مرحلة السبعينيات حيث وصل المعدل في ليبيا الى 4.5% وسرت واحدة من المدن الليبية ، ثم المرحلة الثالثة وهي التي يتجاوز فيها معدل المواليد 20 في الالف ويقل معدل الوفيات عن 10 في الالف وقد وصل ، وأخيرا مرحلة الاستقرار(الرابعة) موضحا ان تحسن المستوى المعيشي والصحي قلل من معدل الوفيات وبالتالي زاد من درجة النمو ، ولكن رغم هذا فان المنطقة شهدت انخفاضا في المواليد مرة أخرى، ولكن لأسباب تختلف عن أسباب الانخفاض السابق.

حجم الاسرة: لقد بلغ عدد الاسربمدينة سرت حوالي 13654 اسرة أي بمعدل 03%، لعدد 15 منطقة حضرية وبالمناطق المجاورة لها بلغ 12013 أسرة بمعدل 6.8% تقريبا لعدد 19 منطقة ريفية، وفقا لإحصاء عام 1995 وتقديرات عام 2005م(30)وبالنظر الى هذه الدراسة تبين ان النمط الذي عليه الاسر في مدينة سرت ومجاوراتها يعبر عن الترابط الاجتماعي القوي بين الاسر الممتدة والاسر النووية، وان التعاون بين المدينة ومجاوراتها قوي أيضا، وان الاقرباء سواء من حيث الدم او المصاهرة يسكنون متقاربين من بعضهم البعض.

الكثافة السكانية: تعتبر الكثافة السكانية بمنطقة الدراسة أكثر ازدحاما بالمدينة،ثم التجمعات الأكبر حجما فالقرى ثم الأرياف،لم يكن هدد السكان بالهكتار أكثر من 13 نسمة خلال مرحلة الستينيات، وبعد التطور العمراني وتوفر الخدمات ، فقد ارتفعت الكثافة الى 213.7 في الثمانينات وانخفضت الى 97.7 في عقد الالفينبسبب التوسع المساحي، وهنا لوحظ ان الكثافة تركزت اكثر في منطقة الخدمات التجارية، الواقعة في مركز المدينةوكذلك آخذة في الارتفاع في الوحدات السكنية ذات التوسع الراسي، كما تتفاوت الكثافة بين المساكن التقليدية المكتظة سكانيا، وبهذا الخصوص يشوب المدينة التشوه الذوقي للبناء، حيث أقيمت في التخطيط الحديث أنماط الدارات (الفيلات)، بجانب العمارات الشاهقة والتي اخذت مساحات أرضية شاسعة من المساحات المخصصة لأغراض أخرى كالحدائق والملاعب الرياضة، وبالتالي لوحظ عدم العدالة في التوزيع السكني بين المدينة ومجاوراتها، لكن من الملاحظ أيضا انه بوصول مياه النهر الصناعي ومد الطرق وارتفاع سعر أراضي البناء في المدينة ، قلل من التوجه السكني في المدينة ودفع الناس الى خارجها فانطبق على المدينة ما يعبر عنه في جغرافية المدن بنظرية (التدرج).

مستقبل النمو السكاني: ان تقدير حجم النمو السكاني لأي منطقة يعد من الأهمية في الدراسات الديموغرافية، وقد أورد ابوعيانة أن التقديرات المستقبلية للسكان يعتمد عليها في البرامج التخطيطية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وعن طريق ذلك يمكن ان يحدد حجم السكان وخصائصهم من حيث التركيب المهني والنوعي والعمري، اما التقديرات لسكان المدينة وتوابعها وكما يفيد عبد الباقي(31)من خلال افتراضات معينة لمستقبل اتجاهات معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة، ويتوقع سكان المنطقة اعتمادا على احصائيات الباحث من سجلات ومصادر المنطقة فيما يخص سكانها لدة مراحل سابقة فان عدد السكان خلال الفترة حتى عام 2020 وعلى أساس ثبات معدلات النمو سيكون 228.907 نسمة، بالطبع هذا التوقع لم يحسب احداث الحرب الجارية الآن من قتل وهجرة قسرية أو طوعية.

ثانيا: الاتساع المساعي للمدينة واقليمها المتمم: صاحب التحولات الاقتصادية والتغيرات الديموغرافية، وبالتالي متطلبات السكان تغيرات جذرية في البنية المورفولوجية والتغير في استعمالات الأراضي وكما اوضحنا سابقا ان التحضر في المدينة اكثر مما هو في المجاورات وهو اكثر مما في الأرياف والقرى، ومدينة سرت من المدن القليلة التي حدث فيها هذا التوسع الحضري بقصد ان تكون مدينة وسطية على الساحل الليبي، تحمي أي عدوان خارجي يحاول التوغل في احشاء ليبيا، كان مخطط المدينة عام 1943 غير ناضج ولم تزد مساحة توسعها عن 0.3 كم2وفي عام 1953 ارتفع الى 0.5 بمعني ان المنطقة الحضرية لم تزد عن هكتار، ارتفع الى 5,4كم2 عام1979 وارتفعت اكثر في المخطط الشامل الى 1357كم2 من مجمل المخطط للمنطقة الحضرية 1357كم2، وقد اتسع النمو المساحي للمدينة في المجال الاسكاني والمؤسسات التعليمية والصحية والطرق والخدمية والرياضية والترفيهية والتجارية والإدارية، ومن خلال الدراسة تبين ان استعمالات الأراضي في سرت تضاعف 206 مرة بين بين مخططي 1979 وبين 2000 .

الخلاصة والمقترحات:

لقد استعرض الباحث جملة من المحطات النظرية والمكانية، في اللغة الجغرافية، ليس بالإمكان ذكر كل ما يعرف عن تاريخ وتعريفات المدينة، حيث ان الموضع هو بحث حول نمو المدينة، ولابد ان يخضع لشروط الأبحاث العلمية واحدها مساحة الكتابة، بالطبع نمو المدينة تحكمه معطيات مادية وبشرية، هذا النمو يستهلك طاقات مادية وبشرية وزمانية، عوامل النمو تتعدد بتطور الزمن، حيث التعداد السكاني والتوسع التجاري والحراك البشري من والى البلاد.. استعمالات الأراضي ليست واحدة داخل في كل المدن.تم تناول مدينة سرت كنموذج للنمو المديني في العالم النامي، والتغيرات الديموغرافية والتنموية نتيجة للتطور العصري واستجابة لمتطلبات الحياة المعيشية للسكان، وقد ساعد وصول مياه النهر على الاستقرار والتعمير في اطراف المدينة ومتمماتها، وهذا التغير يحصل في كل المدن التي يقع عليها نفس المؤثر، وفي ذات الوقت لابد من الإشارة الى الصعوبات التي واجهت ذلك النمو، منها نقص الوعي الثقافي، ثم وجود الثقافة القبلية بامتلاك الأرض والوقوف امام التحولات المستقبلية العامة، التطورات العمرانية ربطت مركز المدينة بريفها، وساهمت في الترابط الاجتماعي الى حد ما ومن خلال هذا البحث اقترح الاتي:

1- يجب التخطيط المركزي لبناء المدن ووفق دراسات احتياج المجتمع للمدين.
2- يجب الا يتم بناء المدن على حساب الأراضي الزراعية وعلى حساب المخزون المائي الاستراتيجي القومي.
3- ان دعت الضرورة الى بناء المدينة يجب ان تكونمكتملة الشروط، بحيث لا تصاب بأمراض اجتماعية كالبطالة والجريمة والفقر والاستهلاك المفرط في الحياة المعيشية.
4- مراعاة اراء دراسات العلوم الاجتماعية في تحديد الموقع الجغرافي لبناء المدينة.
5- من المفيد ان تبنى المدن وفق التخصص الإنتاجي والنشاط البشري لكل مدينة.

المراجع:

1-الشواشرة، علي سالم: جغرافية المدن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2012، ص ص،187-.189
2-عطوي، عبد الله، الانسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة، مؤسسة عزالدين للنشر، بيروت 1993، ص 66 -69
3-مصطفي، شاكر: المدن فيالإسلام حتى العصر العثماني، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1988، ص.10
4-عبد الحي، محمد: جامعة عجمانللعلوم والتكنولوجيا،دبي، بلا تاريخ، ص، 36.
5-لوفيفر، هنري: الثورة العمرانية، ترجمة صلاح الدين برمداء، وزارة الثقافة السورية،دمشق، 1982، ص،.123
6-أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2006-11 ص 35
7-نجيب اسكندر وآخرون، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة 1961، ص: 345.
8 -بهجت، محمد علي: السكن الحضري فيالعالم الثالث، المشكلات والحلول، دار المعارف بالإسكندرية ،1987. ص 65.
9-عطوي، عبدالله: جغرافية المدن، الجزء الثاني، دار النهضة العربية بيروت ،2002 ص ،.45
10-إسماعيل احمد: دراسة في جغرافية المدن، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1990، ص 4،
11-لوفيفر، هنري: الثورة العمرانية، ص،156. مصدر سابق.
12-وهبة، سعد الدين: النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الاثار الاجتماعية للثورة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص، ص،186-.187
13-الأشعب، خالص حسني: المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1982، ص11
14-سيمون،بول: أزمة المياه القادمة في العالم وما يمكن ان نفعله بشأنها،ترجمة: أمجد عبد الرازق، الأهلية للنشر والتوزيع-عمان-الأردن2001،ص، .107
15-يودي، يوسرت: نظرية تخطيط المدينة، مكتبة المعارف،القاهرة، 1975، ص .141

16-الكردي، محمود: النمو الحضري. دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، رسالة دكتوراه منشورة، مطبعة دار المعارف، مصر 1980، ص39
17-عفيفي، فؤاد: تخطيط المرور والنقل في المدينة، الانجلو المصرية،القاهرة، 2004 م
18-الفيتوري محمد العماري: التركيب الوظيفي لمدينة سرت، رسالة ماجستير غير منشورة،2002،الجامعة اللبنانية، 2002، ص .82
19-إبراهيم، سعد الدين: مدن العالم العربي، الحاجة الى استراتيجية حضرية جديدة، مجلة الدراسات العربية، عدد 6 ،1975، ص ص، 32-.36
20-عبد الواحد، عبد الحميد: تخطيط وتصميم المناطق الخضراء، دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة، 1988،ص، 98
21-هلبيرشت، نظرية إقليم المدينة (مترجم)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2001 م،ص،132.
22-حمدي، عطيات عبد القا
در: جغرافية العمران، دراسة موضوعية تطبيقية، دار المعارف، القاهرة،1964، ص30.
23-ابوعيانة، فتحي محمد،الجغرافية الإقليمية، دراسة لبعض الأقاليم الكبرى في العالم، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1998، ص .15
24-ممفورد، لويس، المدينة على مر العصور، ترجمة: م. نصحى، القاهرة، 1965،ص ص، 157-160.
25-18-Harris in Harold M. Mayer and Clyde F. Kohn (Eds) ،Chauncey D. Suburbs Chicago: The University of Chicago Press, 1959, P.553،Readings in Urban Geography
26-غليون، برهان: التغير المكاني الاجتماعي، ملاحظات حول ازمة المدينة في المتوسط الشرقي، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 29. 1986. ص 52.
27-الساعاتي، حسن، لطفي، عبد المجيد: دراسات في علم السكان، مصدر 1981، مصدر سابق، ص .97
28- مكي، محمد شوقي إبراهيم: المدخل الى تخطيط المدن، مصدر سابق، ص 113.
29-مكتب الإحصاء والتعداد فرع سرت، بيانات غير منشورة، مكتب السجل المدني، سرت 2002، ص .110
30-مصلحة الإحصاء والتعداد السكاني لشعبية سرت، مطبوعات امانة التخطيط سابقا ،1995، ص، .16
31-عبد الباقي، زيدان: علم السكان، دار الكتب، القاهرة، 1987، ص،212.